وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار – كلية الآداب

قسم الجغرافية

المحاضرة الثامنة

مراحل اعداد خطة التنمية الاقليمية

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية

المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021

مدرس المادة / دكتور قيصر عبدالله احمد

3-2-1- مراحل اعداد خطة التنمية الاقليمية

بعد مراعاة كل الاعتبارات واتمام جميع الدراسات المساندة والدراسات الخاصة بخطة التنمية الاقليمية يتم اعداد خطة التنمية الاقليمية وفق المراحل الاتية :-

اولا- مرحلة الاعداد

تتضمن هذه المرحلة وضع الاهداف والمقترحات وتحليل بيانات والمعلومات ووضع البدائل وتحديد الوسائل والاساليب والامكانيات اللازمة للإنجاز الخطة وعلى النحو الاتي :-

1- تحديد الغابات والاهداف - حيث يتم تحديد الغابات والاهداف على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية ..الخ وعلى مستوى اجمالي الاقليم صمن توجيهات خطة التنمية القومية(المركزية) وتتضمن وضع المقترحات حول توزيع وتحديد المواقع والانماط يصغيها المثلى.

2- تحليل المعلومات والبيانات حيث يتم في هذه المرحلة تحليل البيانات والمعلومات المستقاة من الدارسات المساندة والدراسات الخاصة بالإقليم(المكان، الانسان ، النشاط) وهذه المعلومات والبيانات الاساسية للإعداد الخطة لا نها هي التي تحدد توجهات وسياسات الخطة الاقليمية القطاعية والكلية

3- وضع البدائل - حيث تفرض كل البدائل وطرق العمل وبعد المفاضلة بينها يتم اختيار البديل الافضل الذي يحول عليه تحقيق الاهداف بكفاءة افضل

4- تحديد الوسائل والامكانات - هنا يتم تحديد وسائل واساليب اجاز وتمثيل العمل وكذلك تحديد الامكانيات المادية والبشرية اللازمة للإنجاز وكذلك تحديد الكلف المالية اللازم لذلك والفترة الزمنية الكافية للإنجاز .

ثانياً - مرحلة التنفيذ

في هذه المرحلة يتم تطبيق الخطة والمباشرة بتنفيذها على ارض الواقع بمجموعة من السياسات والاساليب والمشاريع بأعمال متتابعة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

والخدمية وكل قطاعات المحددة في الخطة ربما يؤمن يحقق تنمية والتطوير لتلك القطاعات والتنمية الاجمالي الإقليم ربما يضمن تحقيق اهداف خطة التنمية القومية وغاياتها ...

ثالثاً ـ مرحلة المتابعة

تعتبر مرحلة المتابعة من اهم مراحل اعداد خطة تنمية الاقليمية اذ يتم فيها متابعة تنفيذ وتحقيق اهداف خطة على المستويين القطاعي والكلي ـ اذ تتضمن متابعة مفصلة بكفاءة تنفيذ برامج تنمية الاقليمية ومشاريعها التي تضمنتها الخطة ورصد ابرز القضايا المؤثرة على مسار تنفيذ تلك البرامج والمشاريع والعمل على تلاقي الخلل والانحرافات ان وجدت من خلال مراجعة برامج التنفيذ او مراجعة الخطة نفسها او من خلال تدقيق تأثير الظروف الخارجية على التنفيذ .

3-3 اساليب وسياسات التنمية الاقليمية

ان مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعتبر ظاهرة عالمية . وتعود اساساً الى تركز الانشطة الاقتصادية وخصوصاً (الصناعة) منها الى أصنافه الى السكان في مناطق معينة ـ مما اوجد مناطق متطورة او اخرى اقل تطوراً ضمن البلد الواحد . وبالتالي حدث تباين كبير في مستويات المعيشية والدخل بين تلك المناطق . ولذلك بدء دور سياسات التنمية الاقليمية في كثير من البلدان يزداد وباتجاه ازالة اثار السلبية التي حلقها تركز الانشطة الاقتصادية والسكان في منطقة محددة . وعلى ذلك تنوعت اساليب التنمية الاقليمية فمنها لمعالجة مشكلة تركز المشاريع الصناعية في مناطق واقاليم محددة ومنها لمعالجة مشاكل الناجمة عن النمو الحضري السريع وتركز السكان في عدد محدود من المدن الكبيرة وعلى ذلك تنوعت اساليب التنمية الاقليمية وتعددت وفي ما يلي اجمال لتلك الاساليب ومجالات استخدامها وبالاتي:

1ـ اسلوب المدن الجديدة

يعتبر هذا الاسلوب من الاساليب المهمة في التمية الاقليمية الحضرية والمعتمدة في معالجة الاختلال في توزيع السكان بين مراكز الحضرية . وايضاً لمعالجة المشاكل

الحضرية نتيجة لتركز السكان في المدن الكبرى . وايضاً يعتمد في معالجة عدم التوازن المكاني للأنشطة الاقتصادية .

وقد اعتمد هذا الاسلوب في المملكة المتحدة لحل مشاكل التركز السكاني الذي عانت منه المدن الكبيرة . وكذلك التنمية وتطوير بعض الاقاليم والمناطق المختلفة للحيلولة دون توسيع مدنها الكبيرة ولتحقيق التوازن الحضري فيها لاسيما ان المدن الجديدة اعتبرت كمراكز لنمو الاقليمي من خلال مرافقها العامة وخدماتها والانشطة الاقتصادية التي نشأت فيها .

2- اسلوب المحاور الحضري

ويتضمن هذا السلوب تنظيم وتتوجيه التنمية بمسارات مختارة محاور الطرق ومحاور الانهار والرابط بين المحاور الرئيسية بطرق وشبكات نقل لخلق وظيفي بين المراكز الحضرية وبقية المستقرات البشرية الممتدة على تلك المحاور وبما يفرز جهود التنمية الاقليمية للمركز الحضري . ويوازي ذلك اقامة نشاطات اقتصادية وتجمعات سكانية على امتداد المحاور بما يؤمن علاقات تكاملية بين المراكز الحضرية والمستقرات الريفية ز وقد استندت على اسلوب المحاور الحضرية المخططات الاقليمية لمدن العالم الرئيسة (شيكاغو ، واشنطن كوبتها كن ، باريس)

3- اسلوب المستقرات المنتشرة (النمو المنتشر)

ان المبدئ الرئيسي لهذا الاسلوب هو تنمية متوازنة بين الاقاليم الرئيسية والاقاليم الثانوية وبين المراكز الحضرية والمستقرات الريفية . ويستند هذا الاسلوب على مبدئ نشر التنمية على مواقع كثيرة. ويقوم او يعتمد على الية نظرية الاماكن المركزية في مبدئ ان حجم المستقرة البشرية(الاماكن المركزية) يحدد حجم المناطق المحيطة (الاقليم وعدد وحجوم المستقرات البشرية في ذلك الاقليم والتي ترتبط مع المكان المركزي بعلاقات وظيفية تنموية ضمن سلسلة هرمية واضحة . بحيث تعم الجهود التنموية كافة المستقرات واقاليمها المباشرة . ربما يكون هذا الاسلوب من ناحية النظرية الاكثر ملائمة من حيث تحقيق اهداف التنمية الاقليمية لا كنة من ناحية العلمية الاقل امكانية للتطبيق والاعلى

كلفة . كما ان مزايا جهود التنمية تتناقص عند نشر خطط التنمية الاقليمية على مواقع كثيرة .

4- اسلوب الانتشار الموجة

ويتضمن هذا الاسلوب نشر الموارد والجهود التنموية على مناطق ثانوية مختارة ضمن الاقليم المركزي لتصبح مراكز تنمية لما يحط بها ويجاورها من المناطق . ويعتمد في ذلك على الامكانيات التنموية للمناطق الثانوية ويوازي ذلك إجراءات اخرى تتمثل بتحديد الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية في عاصمة الاقليم المركزي . ويمكن ان يكون هذا الاسلوب افضل اساليب التنمية الاقليمية خلال المراحل الاولى للتنمية .

5- اسلوب اقطاب النمو

ترجع فكرة اقطاب النمو في اطارها الاقليمي الى المفكر الفرنسي (بودفيل) حيث يرى ان قطب النمو الاقليمي ينشأ بتركيز عدد من الصناعات المترابط نمو في جميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقع ضمن تأثير تلك الصناعات بأنها ستجلب صناعات جديده وسوق تخلق ظروف اقتصاديات التوطن لمشاريع ثنائية اخرى وهكذا استعز مقومات التنمية الاقليمية . ويعتمد اسلوب اقطاب لنمو التنمية الاقاليم المتخلفة حيث يعار الى تهيأة الخدمات العامة والمجتمعية والسكن وخدمات البنى التحتية والطرق ووسائل الاتصالات ثم البدء بعملية التصنيع اعتماداً على الامكانيات التنموية في ذلك الاقليم موجب هذا الاسلوب ستكون اقطاب النمو مركز جذب لرؤوس الاموال والصناعات والاستثمارات وبالتالي يتم تنمية وتطوير ذلك الاقليم ويمكن ان يكون مركز جذب سكاني لتخفيف التركز السكاني عن بعض المراكز ...

6- اسلوب نقل او تهجير الايدي العاملة

ويتمثل هذا الاسلوب بنقل الايدي العاملة من المناطق والاقاليم التي لا تتوفر فيها فرص عمل وترتفع فيها معدلات البطالة الى المناطق والاقاليم المزدهرة اقتصادياً اً بهدف معالجة مشكلة تدني المستوى المعاشي والفقر الذي يعانيه سكان الاقاليم والمناطق الفقيرة . ويعتمد لتطبيق هذا الاسلوب مجموعة من الاجراءات التشجيعية ـ مثل اعادة تدريب

الايدي العاملة المهاجرة على مهن جديدة اضافة الى تقديم منح ومساعدات مالية لتسهيل هجرة الايدي العاملة ومنح انتقال المسكن ومنح لمواجهة تكاليف السكن الجديد . وقد اعتمد هذا الاسلوب خلال المراحل المبكرة للتنمية الاقليمية

7- اسلوب نقل الاستثمارات .

ويتضمن هذا الاسلوب نقل الاستثمارات الاقتصادية وبخاصة الصناعة الى الاقاليم الاقل تطوراً وبما يؤمن توفير فرص عمل للسكان في مناطقهم وتنمية وتطوير لتلك الاقاليم من خلال استثمار الامكانيات الطبيعية والبشرية في تلك الاقاليم وبما يعزز جهود التنمية الاقليمية .

ويعتمد في تطبيق هذا الاسلوب على مجموعة من الاجراءات يمكن ايجازها بالاتي :-

1- توجيه الاستثمارات الصناعية الجديد الى الاقاليم الاقل تطورا من خلال مجموعة من الحوافز المالية والتشجيعية - تدرج من المنح المالي والقروض الى تخفيض الضرائب فضلا عن توفير خدمات البنى التحتية وطرق وبناء المصانع بكافة خدماتها الدولة .

2- تحديد ومنع انشاء المشاريع الصناعية الجديدة في المناطق والاقاليم المتطورة من خلال تقيد منح اجازات التأسيس للمشاريع الصناعية يوازيه تشجيع انتقال المشاريع القائمة الى الاقاليم الاقل تطورا ومن خلال الحوافز التشجيعية المنوة عنها في (1) اعلاه ...

3 - 4- المشاكل والمعوقات التي تواجه خطط التنمية الاقليمية

هنالك مجموعه من المشاكل وتحديدات التي تعيق تنفيذ او تحد من فاعلية خطه التنمية الاقليمية يمكن اجمالها بالأتية :-

1- غموض الغايات وعدم وضوحها لان معظم الاهداف للتخطيط الاقليمي تحدد من قبل الساسة صاني القرار .

2 - المعوقات المالية - اذ ان الانفاق المالي على خطط التنمية الاقليمية يتم عن طرية التمويل العام من قبل الدولة وهو غالباً ما يكون غير كافي او مجزي لنقطبه برامج

ومشاريع خطة التنمية او يكون تأخير في وقت التمويل مما ينعكس سلباً على التنمية الاقليمية .

3- غياب او قصور التنسيق بين الوزارات التي تضع قرارات الاستثمار حسب القطاعات مما ينعكس سلبً على تنفيذ برامج ومشاريع خطط التنمية الاقليمية .

4- عدم توفر معلومات وبيانات احصائية اقليمية كافية عن الامكانيات المتاحة والتي يمكن استخدامها في التحليل اللازم لنجاح خطة التنمية الاقليمية

5- عدم التحديد العقلاني للأساليب الملائمة لعملية التخطيط التنموي

6- عدم التعاون والتنسيق بين مستويات التخطيط يؤدي الى فشل الخطة الاقليمية في تلبية وتأمين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية لسكان الاقليم .

7- المعلومات القانونية والتشريعية - لكي تكون سياسات خطة التنمية الاقليمية فغالة ومؤثرة يجب ان تأخذ القرارات الخاصة بها صيغة قانونية لكي تكون لتكون ملزمة لذوي العلاقة - كما وان من المعوقات التشريعية والقانونية الاخرى حق الملكية العقارية وما تشكله من عقبة في طريق انشاء اي مشروع تنموي اذ لابد من تعديل هذه التشريعات المنظمة لحق الملكية وبما يخدم الصالح العام من اجل تحقيق التنمية الاقليمية المطلوبة .

8- المعوقات الادارية والتنظيمية - او ما يسمى بحقبة التنظيم الاداري - اذ غالباً ما يتم وضع خطط التنمية الاقليمية من قبل الحكومة المركزية دون مشاركة الادارات المحلية فيها . مما يجعل تلك الخطط بعيدة عن تلبية الاحتياجات الحقيقية والفعلية للأقاليم .

9- المعوقات السياسية - اذ تتدخل بعض الهيئات والجهات السياسية المتنفذة في وضع قرارات خطط التنمية الاقليمية وبأ هداف وصيغ مختلفة لحماية نفوذها وبسط سيطرتها . وتتدل في توجيه ورقابة هيئات التخطيط بمختلف المستويات وبالشكل الذي يولد عقبة حقيقية امام تحقيق التنمية الاقليمية المطلوبة